



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي

الاحتجاجات في فرنسا:

أزمة النموذج الاجتماعي واختبار الشرعية السياسية للجمهورية الخامسة



إعداد: الباحث الجزائري علي حشاني

باحث في العلاقات الدولية - جامعة أولوداغ في تركيا

المعرف الرقمي لمؤسسة إنكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع إنكي البحثي <https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss>

مقدمة:

تكتسب الاحتجاجات التي شهدتها فرنسا يوم 17 أكتوبر 2026 أهميتها السياسية من طبيعة التداخل الذي جمع بين المطالب الاجتماعية والاعتراض على أداء المؤسسات وتصاعد المواجهات في عدد من المدن، في لحظة تقترب فيها البلاد من الاستحقاق الرئاسي لسنة 2027، وتواجه فيها السلطة تحديات متصلة بالقدرة الشرائية والخدمات العامة والثقة السياسية، وقد انطلقت التعبئة من احتجاجات طلابية مرتبطة بأوضاع التعليم ونقص التآطير وتدهور ظروف الدراسة، قبل أن تتسع لتشمل النقابات ومجموعات من حركة السترات الصفراء وفئات اجتماعية متباينة، تحت عناوين تتصل بغلاء المعيشة والتفاوت الاجتماعي ومستوى الإنفاق العام، وقد تراوحت تقديرات المشاركة الوطنية بين 550 ألفا و800 ألف شخص بالتوازي مع أعمال تخريب ونهب ومواجهات مع قوات الأمن في باريس وليون ومرسيليا ومدن أخرى، الأمر الذي نقل الحدث من نطاق التعبئة الاجتماعية إلى اختبار مركب لقدرة المؤسسات على حماية النظام العام واستيعاب المطالب السياسية، غير أن قراءة هذه التطورات من زاوية حجم الحشود أو مستوى العنف وحدهما لا تكفي لتحديد دلالتها السياسية، فالمجتمعات لا تنتقل من الاعتراض على السياسات العامة إلى الاحتجاج الواسع بفعل عامل واحد بالضرورة، كما أن اتساع التعبئة لا يعني تلقائيا نشوء حركة موحدة تمتلك برنامج سياسي بديل، وما يستحق التحليل هو طبيعة العلاقة التي تربط الضغوط الاجتماعية بمدى الثقة في المؤسسات والكيفية التي تتحول بها المطالب القطاعية إلى اعتراض على طريقة إدارة الشأن العام، ثم أثر ذلك كله في قدرة النظام السياسي على إنتاج تسويات تحافظ على الاستقرار دون أن تقوض الحق في الاحتجاج.

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن الاحتجاجات الفرنسية تمثل اختبار للعلاقة بين الشرعية الانتخابية والقبول الاجتماعي، في سياق تتداخل فيه أزمة القدرة الشرائية مع التساؤلات المتعلقة بفعالية الوساطة السياسية وعدالة توزيع الأعباء إضافة إلى جودة الخدمات العامة، ولا يعني ذلك أن فرنسا تواجه بالضرورة انهيار في نموذجها السياسي، وإنما يعني أن الأحداث تتيح فحص مدى قدرة الجمهورية الخامسة على إدارة الخلاف الاجتماعي في مرحلة تزايد فيها حساسية المنافسة السياسية وتراجع فيها المسافة الزمنية المتاحة أمام السلطة الحالية لمعالجة الملفات المتراكمة قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة.

1- التحولات الاجتماعية والاقتصادية للاحتجاجات وتحديات النموذج الاجتماعي الفرنسي:

تبدأ القراءة السياسية للاحتجاجات من التمييز بين وجود ضغوط اقتصادية وبين تحول هذه الضغوط إلى أزمة في العلاقة بين المجتمع والدولة، فارتفاع تكاليف المعيشة مهما بلغت حدته لا يؤدي بصورة آلية إلى تعبئة وطنية واسعة، إذ يتوقف أثره السياسي على مستوى الدخل وتوزيع الأعباء وكذلك مدى قدرة الخدمات العامة على تخفيفها، وشعور المواطنين بأن السياسات المعتمدة توفر فرص معقولة للحماية والترقي الاجتماعي؛ وعندما تتقاطع الضغوط المعيشية مع تراجع الثقة في المؤسسات أو الاعتقاد بأن القرارات العامة لا تعكس أولويات قطاعات واسعة من المجتمع، يتحول الاقتصاد من مجال للسياسات الحكومية إلى مجال للمساءلة السياسية عن طبيعة الدولة ووظائفها، وتبرز هذه المسألة في فرنسا من خلال انتقال الاحتجاجات من البيئة التعليمية إلى نطاق اجتماعي أوسع، حيث لم تعد المطالب محصورة في ظروف الدراسة أو نقص المدرسين وإنما ارتبطت أيضا بكلفة الحياة ومستوى الخدمات العامة والتفاوت في الفرص، وتكشف هذه النقلة عن آلية مهمة في تشكل الاحتجاج، فالمشكلة القطاعية تمنح التعبئة نقطة انطلاق محددة بينما يسمح الشعور المشترك بوجود اختلالات أوسع بتوسيع دائرة المشاركة، وقد وثقت التغطية الميدانية شهادات لطلاب تحدثوا عن صعوبة تغطية النفقات الأساسية، إلى جانب مطالب مرتبطة بأوضاع المؤسسات التعليمية والمستشفيات وظروف العمل.

تكشف هذه الشهادات عن الطريقة التي تُترجم بها المؤشرات الاقتصادية إلى خبرة اجتماعية مباشرة، فالمواطن لا يقيم الوضع الاقتصادي من خلال معدل التضخم أو الإنفاق العمومي وحدهما، وإنما من خلال ما يتبقى من دخله بعد دفع تكاليف السكن والتنقل والغذاء ومدى حصوله على الخدمات التي يفترض أن توفرها المؤسسات العامة، إضافة إلى قدرته على تصور مستقبل اجتماعي أكثر استقرارا. ومن هنا تكتسب العدالة في توزيع الأعباء أهمية لا تقل عن مستوى الأعباء ذاتها، لأن الشعور بأن بعض الفئات تتحمل تكاليف أكبر دون مقابل اجتماعي واضح قد يحول الاعتراض المعيشي إلى اعتراض على قواعد اتخاذ القرار.

وفي الحالة الفرنسية يكتسب هذا التوتر دلالة خاصة بالنظر إلى المكانة التي يحتلها النموذج الاجتماعي في التصور الجمهوري للدولة، حيث ترتبط شرعية السياسات العامة بقدرة المؤسسات على ضمان حد معقول من الحماية الاجتماعية وتكافؤ الفرص وإتاحة الخدمات الأساسية، ولا يعني ذلك أن النموذج الفرنسي كان

خاليا من التفاوت أو أن جميع الفئات كانت تتمتع بمستوى متساو من الحماية وإنما يعني أن استمرار التفاوتات أو تراجع جودة الخدمات يمكن أن يكتسب وزن سياسي مضاعف عندما يقارن المواطنون الواقع بالتوقعات التي بنتها الدولة نفسها حول المساواة والترقي الاجتماعي، وتكمن المسألة الجوهرية هنا في أن الاحتجاج لا يقيس مستوى الحرمان المادي وحده ولكنه يكشف أيضا عن طبيعة العلاقة بين المواطن والمؤسسات التي يدفع الضرائب ويلتزم بالقوانين ويتوقع منها تقديم الخدمات والحماية، فإذا شعر المواطن بأن هذه العلاقة أصبحت غير متوازنة فإن المطالبة بتخفيف تكاليف الحياة قد تتوسع لتشمل مراجعة السياسات الاقتصادية وأولويات الإنفاق وآليات توزيع الموارد.

2- أزمة التمثيل السياسي وتآكل الثقة في مؤسسات الجمهورية الخامسة:

لا يمكن تفسير الاحتجاجات الفرنسية بالضغوط الاقتصادية وحدها، لأن العلاقة بين الأداء الاجتماعي والاستقرار السياسي تمر عبر المؤسسات التي تنقل المطالب وتحدد الأولويات وتفاوض السلطة بشأن الحلول، فالأحزاب والنقابات والجمعيات والهيئات المنتخبة تشكل الوسائط التي تسمح بتحويل المطالب المتفرقة إلى برامج قابلة للنقاش والتنفيذ، وتمنح القرارات العامة قدرا من القبول يتجاوز حدود التفويض الانتخابي؛ وعندما تتراجع الثقة بهذه الوسائط أو يشعر المواطنون بأن تأثيرهم في القرار محدود، تصبح التعبئة المباشرة في الشارع وسيلة لإعادة فرض المطالب على جدول الأعمال السياسي.

وتكشف الحالة الفرنسية عن مفارقة تستحق التوقف عندها: فالنظام يمتلك مؤسسات دستورية مستقرة وآليات انتخابية راسخة غير أن استقرار المؤسسات من الناحية القانونية لا يمنع نشوء فجوة بينها وبين قطاعات من المجتمع، فالشرعية الانتخابية تمنح السلطة حق ممارسة اختصاصاتها، لكنها لا تعفيها من ضرورة إقناع المواطنين بجدوى سياساتها، كما أن الاعتراض على قرار حكومي لا يعني بالضرورة رفض النظام الدستوري بأكمله، وبين هذين المستويين تتحدد قدرة الجمهورية الخامسة على إدارة الخلاف، أي قدرتها على استيعاب الاعتراض بوصفه جزءا من الحياة الديمقراطية لا باعتباره تهديد يجب إنهائه قبل النظر في أسبابه، وتزداد حساسية هذه المسألة بسبب مركزية الرئاسة في النظام السياسي الفرنسي، إذ يتجه جزء كبير من النقاش العام إلى تحميل الرئيس مسؤولية القرارات الحكومية والخيارات الاقتصادية والاتجاه العام للسياسات العامة، ويمنح هذا التركيز الرئاسة قدرة كبيرة على توجيه النقاش السياسي، لكنه يضعها أيضا أمام ضغط مرتفع عندما تتراكم المطالب الاجتماعية، لأن الاعتراض على السياسات قد يتحول إلى تقييم شامل لطريقة

ممارسة السلطة، وفي هذه الحالة لا يعود التحدي مقتصر على إدارة احتجاج محدد، ولكنه يصبح مرتبط بقدره الرئاسة والحكومة على تقديم استجابة تقنع المجتمع بأن المؤسسات ما زالت قادرة على تصحيح المسار.

وقد أظهرت الاحتجاجات الأخيرة حدود العمل الجماعي الذي يجمع فئات مختلفة دون أن يمتلك بالضرورة قيادة واحدة أو برنامج موحد، فمشاركة الطلاب والنقابات ومجموعات السترات الصفراء تتيح توسيع قاعدة التعبئة لكنها لا تعني وجود توافق كامل بشأن الأولويات أو الحلول أو الجهة التي يحق لها التفاوض باسم المشاركين، وتظهر هنا مشكلة التمثيل في صورتها الأكثر تعقيداً: يمكن لفئات اجتماعية متعددة أن تتفق على أن الوضع القائم يحتاج إلى تغيير، بينما تختلف في تحديد طبيعة هذا التغيير ومداه وشروطه، ومن ثم فإن ضعف الوساطة قد يصبح عاملاً يحد من فرص حلها، فالحكومة تحتاج إلى جهات تستطيع التفاوض معها ومتابعة تنفيذ الاتفاقات، والمحتجون يحتاجون إلى آليات تمنح ممثلهم تفويض واضح وتسمح بمساءلتهم، وعندما تغيب هذه الآليات يصبح من الصعب الانتقال من التعبئة إلى التسوية، حتى إذا أبدت السلطة استعداداً لتقديم تنازلات. وفي المقابل لا ينبغي اعتبار الاحتجاج خارج القنوات التقليدية دليل على غياب الشرعية الديمقراطية، لأن الشارع قد يكون وسيلة مشروعة لتصحيح الاختلالات التي لم تنجح المؤسسات القائمة في معالجتها.

3- العنف وحدود المقاربة الأمنية في إدارة الأزمة في فرنسا:

إن أعمال التخريب والنهب والاعتداء على الأشخاص والممتلكات التي رافقت جزءاً من احتجاجات 17 أكتوبر تفرض على التحليل السياسي التمييز بين شرعية المطالب ومسؤولية السلوكيات التي ظهرت أثناء التعبئة، وقد أفادت التقارير بأن مئات الآلاف شاركوا في التحركات بينما وقعت أعمال عنف في عدد من المدن، شملت إحراق منشآت واعتداءات على قوات الأمن وممتلكات عامة وخاصة وأدت إلى توقيفات واسعة وخسائر مادية كبيرة، ويعد الفصل بين هذه المستويات ضروري لفهم طبيعة الأزمة، لأن تعميم المسؤولية عن أعمال العنف على جميع المشاركين يؤدي إلى إلغاء الفوارق بين الاحتجاج السلمي والسلوك الإجرامي، كما أن تبرير الاعتداءات بدوافع اجتماعية يضعف الأساس القانوني الذي يحمي حقوق المواطنين وممتلكاتهم، فوجود مظالم اجتماعية لا يمنح حصانة لمن يرتكب أعمال التخريب، كما أن وقوع التخريب لا يسقط حق بقية المشاركين في التعبير السلمي عن مطالبهم، وتواجه الدولة في هذا السياق معضلة تتجاوز القدرة الميدانية على إعادة النظام، وتتعلق بكيفية ممارسة السلطة الأمنية ضمن حدود القانون مع المحافظة على شرعية تدخلها، فالدولة مطالبة بمنع

الاعتداءات وحماية السكان والمرافق، لكنها مطالبة أيضا بضمان التناسب في استخدام القوة واحترام حرية التجمع والتحقيق في الوقائع التي تثير تساؤلات بشأن أداء الأجهزة الأمنية. ويمكن قياس نجاح إدارة الأزمة بقدرة المؤسسات على منع انتشار العنف وحماية المواطنين وتحديد المسؤوليات، وكذلك الحفاظ على المجال الديمقراطي الذي يسمح بالتعبير عن الاعتراض. وتبرز أهمية هذه المسألة عندما تنتقل الأولوية في النقاش العام من المطالب الاجتماعية إلى الأمن والممتلكات، فالعنف قد يغير جدول الأعمال السياسي ويمنح الحكومة مبرر لتكثيف الإجراءات الأمنية، ويضعف المساحة المتاحة لمناقشة الأسباب التي أطلقت التعبئة. وفي المقابل فإن أي استخدام غير متناسب للقوة أو تقييد واسع للتجمعات السلمية قد يفتح نقاش إضافي حول الحريات والمساءلة ويزيد صعوبة استعادة الثقة، ولهذا تكتسب الدعوة إلى التحقيق في أحداث العنف وأسلوب إدارة النظام العام أهمية مؤسسية، شريطة أن تتجاوز تبادل الاتهامات إلى فحص الوقائع والإجراءات وتحديد المسؤوليات وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ.

◆ ومن منظور استراتيجي ينبغي أن تسير المعالجة الأمنية والاجتماعية في مسارين متوازيين:

أ- يتطلب الأول تطبيق القانون على الأفعال المجرمة وحماية الممتلكات والأشخاص، إضافة إلى التحقيق في التجاوزات المحتملة.

ب- أما الثاني فيتطلب فتح قنوات حوار بشأن تكاليف المعيشة والتعليم والخدمات العامة، وتحديد ما يمكن تنفيذه في المدى القريب وما يحتاج إلى إصلاحات أوسع.

وأي فصل كامل بين المسارين سيجعل الاستجابة ناقصة، لأن الأمن دون معالجة سياسية قد يوقف الاضطراب دون أن ينهي أسبابه، فيما أن الحوار دون حماية المجال العام يترك المواطنين والمؤسسات عرضة لمخاطر العنف.

4- الاحتجاجات في سياق المنافسة على السلطة قبل انتخابات 2027:

يمنح اقتراب الانتخابات الرئاسية الفرنسية لسنة 2027 للاحتجاجات الحالية وزن سياسي إضافي، لأن الأحداث تقع في مرحلة تصبح فيها حصيلة السلطة القائمة موضوع للمراجعة العامة، وتبدأ القوى المتنافسة في صياغة تفسيراتها لأسباب الأزمة وتقديم بدائلها للمرحلة المقبلة. وفي هذا السياق تدخل المطالب في النقاش حول

أولويات الدولة وتوزيع الموارد وكذا مسؤولية الحكومة عن الأوضاع القائمة وقدرة المعارضة على تقديم حلول تتجاوز الاعتراض على السياسات الراهنة.

وقد ظهرت بالفعل اختلافات بين القوى السياسية بشأن تفسير الأحداث، إذ ركزت تصريحات حكومية على أعمال العنف والمسؤولية عن التخريب، بينما أثارت شخصيات معارضة تساؤلات بشأن الاستعداد الأمني وطريقة التعامل مع المتظاهرين، مع دعوات إلى وقف الاعتداءات من أطراف متعددة، لكن من الضروري التمييز بين استثمار الأزمة في الخطاب السياسي وبين تحقق مكاسب انتخابية فعلية، فالاتساع الميداني للاحتجاج لا يسمح وحده باستنتاج اتجاهات التصويت أو تحديد الجهة التي ستستفيد من الأحداث، وقد يعيد الاحتجاج قضايا العدالة الاجتماعية والخدمات العامة إلى مركز النقاش وقد يزيد أيضا من أهمية الأمن والنظام العام، بينما يمكن أن تتداخل هذه الملفات في مواقف الناخبين بدل من أن ينفصل بعضها عن بعض.

وتواجه المعارضة بدورها اختبار يتعلق بقدرتها على تحويل المطالب الاجتماعية إلى برامج قابلة للتنفيذ، فالخطاب الذي يختزل الأزمة في مسؤولية الحكومة قد ينجح في التعبير عن الاعتراض، لكنه لا يقدم بالضرورة تصور واضح للتمويل والسياسات البديلة، كما أن التركيز على العنف وحده قد يحجب الأسباب الاجتماعية للتعبة، في حين أن التساهل مع التخريب قد يضعف مصداقية الخطاب السياسي أمام المواطنين المتضررين من أعمال الاعتداء؛ ولذلك فإن قيمة المعارضة تقاس بمدى قدرتها على تقديم بدائل محددة بشأن القدرة الشرائية والخدمات العامة وإصلاح الوساطة السياسية، أما بالنسبة إلى الرئيس إيمانويل ماكرون والحكومة فإن التحدي يتمثل في تقديم استجابة تجمع بين حماية النظام العام وتخفيف الضغوط الاجتماعية، مع إظهار قدرة المؤسسات على مراجعة قراراتها عندما تظهر نتائج غير مقنعة أو اختلالات في التنفيذ، فالتعهدات العامة قد تساعد على تهدئة النقاش في المدى القصير لكنها لا تكفي إذا لم تتحول إلى إجراءات واضحة ذات تمويل معلوم وجدول زمني ومؤشرات تسمح بتقييم نتائجها.

وعليه فإن الأثر السياسي للاحتجاجات سيظل مرتبط بكيفية تطور الأزمة خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، وبمدى استمرار التعبة أو تراجعها وبلاستجابة الحكومية وبقدرة القوى السياسية على صياغة بدائل مقنعة، ولا تسمح الوقائع المتاحة في 18 أكتوبر بالجزم بتحول انتخابي محدد، لكنها تبرر اعتبار الأحداث اختبار مهما لأداء السلطة ولقدرة المعارضة على تحويل السخط الاجتماعي إلى نقاش سياسي وبرنامجي قابل للمساءلة.

5- مآلات الأزمة بين الاحتواء المؤسسي واستمرار الاحتجاج والتصعيد:

◆ يتوقف المسار المقبل للأزمة الفرنسية على التفاعل بين ثلاث متغيرات رئيسية:

أ-	طبيعة الاستجابة الحكومية للمطالب الاجتماعية.
ب-	قدرة الحركات الاحتجاجية على بناء آليات تمثيل وتنسيق.
ت-	مدى نجاح المؤسسات الأمنية والسياسية في منع اتساع المواجهة مع احترام الحقوق القانونية.

ولا يمكن تحديد نتيجة نهائية انطلاقاً من حجم الاحتجاجات في يوم واحد لأن المآلات تتشكل عبر قرارات متتابعة وردود فعل متبادلة، وقد تتغير تبعاً لوقائع جديدة أو نتائج التحقيقات أو طبيعة الإجراءات الاجتماعية التي ستعلنها الحكومة.

المسار الأول: يتمثل في الاحتواء السياسي والاجتماعي، وهو مسار يتطلب أن تتجاوز الحكومة إدارة المظاهر الأمنية إلى فتح حوار منظم بشأن الملفات التي أثارت التعبئة مع تحديد إجراءات قابلة للقياس في مجالات القدرة الشرائية والتعليم والخدمات العامة، ويحتاج هذا المسار إلى مساءلة واضحة بشأن أعمال العنف وإلى ضمانات تحمي الاحتجاج السلمي، كما يحتاج إلى آليات لمتابعة تنفيذ التعهدات، ولا يعني نجاح الاحتواء اختفاء الاحتجاجات فوري وإنما أن تصبح المؤسسات قادرة على تحويل المطالب إلى إجراءات وقرارات تخفف دوافع التصعيد وتعيد بناء الثقة تدريجياً.

المسار الثاني: فيتمثل في استمرار احتجاجات متقطعة دون الوصول إلى تسوية مستقرة، وقد يحدث ذلك إذا نجحت السلطات في خفض مستوى المواجهات، لكنها اكتفت بتدابير مؤقتة لا تعالج أسباب الاعتراض أو إذا عجزت الجهات المنظمة عن الاتفاق على مطالب محددة وآليات تفاوض مشتركة، وفي هذه الحالة قد تتراجع التعبئة لفترات ثم تعود مع ظهور قرارات جديدة أو تعثر تنفيذ الوعود، بينما يستمر أثرها في النقاش السياسي حتى خلال فترات الهدوء. وتكمن خطورة هذا المسار في أنه يرفع تكلفة إدارة الأزمة على المدى المتوسط ويجعل الثقة في المؤسسات مرتبطة بنتائج كل مواجهة جديدة بدلاً من أن تستند إلى قنوات تفاوض مستقرة.

المسار الثالث: يتمثل في التصعيد المتبادل، إذا تكررت أعمال العنف واتسعت المواجهات وتراجعت قنوات الحوار، أو إذا أدت إجراءات أمنية غير متناسبة إلى توسيع نطاق الاعتراض، وقد يفرض هذا المسار أعباء إضافية على الاقتصاد والخدمات العامة ويحول النقاش من المطالب الاجتماعية إلى نزاع أوسع بشأن الحريات ومسؤولية الدولة. ومع ذلك فإن وقوع اضطراب واسع لا يكفي وحده للحد من انهيار مؤسساتي أو أزمة دستورية لأن هذه الاستنتاجات تتطلب أدلة مستقلة بشأن استمرار وظائف الدولة وقدرة المؤسسات على اتخاذ القرارات وتنفيذها.

وتكمن نقطة التحول في قدرة الحكومة على الجمع بين نتائج اجتماعية ملموسة وإدارة قانونية متناسبة للمجال العام، وفي قدرة الجهات المحتجة على تحديد مطالب يمكن التفاوض بشأنها ومتابعة تنفيذها، فكلما تحولت الاستجابة من التصريحات العامة إلى إجراءات واضحة وتماشت مع تحقيقات موثوقة ومساءلة مؤسساتية، تعززت فرص الاحتواء، أما إذا تراجعت المواجهات دون معالجة الملفات الاجتماعية فإن الهدوء قد يظل مؤقتاً، وإذا اجتمع غياب الحلول مع اتساع العنف وتراجع الثقة ترتفع مخاطر التصعيد.

◆ خاتمة:

تكشف الاحتجاجات الفرنسية أن التحدي الذي تواجهه الجمهورية الخامسة يتجاوز احتواء الاضطرابات واستعادة النظام العام، ليטال قدرة الدولة على تجديد أسس شرعيتها الاجتماعية والسياسية في مواجهة اتساع الفجوة بين القرارات المؤسسية والمطالب المجتمعية، فالقوة الفعلية للدولة تقاس بقدرتها على فرض القانون وضمان استمرارية المؤسسات، إضافة إلى قدرتها على إقناع المجتمع بعدالة اختياراتها والاستجابة لمطالبه ضمن سياسات قابلة للتنفيذ، مع صون حقه في الاحتجاج والتعبير دون السماح بتحويل المجال العام إلى ساحة للعنف والفوضى. ومن هذا المنظور فإن الرهان الفرنسي يتمثل في معالجة الشروط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمنحه قابلية التجدد واستعادة الثقة في جدوى الوساطة المؤسسية وقدرة النظام الديمقراطي على تحويل الخلاف إلى تسوية.

وتكتسب هذه الأزمة دلالتها الاستراتيجية من كونها تضع الدولة الفرنسية أمام اختبار مزدوج: حماية مؤسسات الجمهورية واستقرارها من جهة، ومراجعة السياسات والآليات التي تضمن اندماج الفئات الاجتماعية في مشروعها السياسي من جهة أخرى، وهي معادلة لا يمكن حسمها بالمعالجة الأمنية وحدها، كما لا يمكن تجاوز مقتضيات القانون باسم المطالب الاجتماعية، فكل معالجة تفصل بين الأمن والعدالة الاجتماعية أو بين

السلطة والمسؤولية السياسية، تظل معالجة محدودة الأثر لأن الاستقرار المستدام يتأسس على اجتماع سلطة القانون مع مشروعية القرار وفعالية المؤسسات؛ وعليه فإن المعيار الحاسم في تجاوز هذه اللحظة هو قدرة الجمهورية الخامسة على تحويل ضغط الشارع إلى مراجعة سياسية مسؤولة واستعادة ثقة المواطنين بالمؤسسات وتجديد العقد الاجتماعي على أساس الاستجابة والمساءلة والإنصاف. فحين تعجز المؤسسات عن إنتاج التسويات، يصبح الشارع بديلا متكررا عن قنوات التمثيل؛ وحين تستعيد المؤسسات قدرتها على الإصغاء والفعل، يستعيد الاحتجاج موقعه الطبيعي باعتباره أداة للتصحيح داخل النظام الديمقراطي. ومن هنا، فإن مستقبل الاستقرار الفرنسي سيتحدد بمدى قدرة الدولة على إثبات أن قوة الجمهورية لا تكمن في احتواء الاعتراض فحسب، وإنما في امتلاك الشجاعة السياسية والمؤسسية لمعالجة أسبابه، قبل أن تتحول الأزمة الاجتماعية إلى أزمة أعمق في الثقة والشرعية.

المراجع والمصادر:

1. وكالة الأنباء الجزائرية. تغطية تطورات الاحتجاجات في فرنسا https://www.aps.dz/fr/monde/monde/mvdtqg1r-une-mobilisation-d-ampleur-revelatrice-d-un-malaise-social-persistant?utm_source=chatgpt.com
2. الجزيرة نت. تغطية الاحتجاجات الفرنسية المرتبطة بغلاء المعيشة https://www.aljazeera.net/news/2026/10/17/-احتجاجات-عنفية-في-فرنسا-ضد-الغلاء?utm_source=chatgpt.com
3. Reuters. "Students, Trade Unions and Yellow Vests Set to Protest Across France." <https://www.reuters.com/world/students-trade-unions-yellow-vests-set-protest-across-france-2026-10-17/>
4. Reuters. "France Faces Aftermath of Worst Unrest in Years." <https://www.reuters.com/world/europe/france-faces-aftermath-worst-unrest-years-2026-10-18/>
5. Le Monde. "October 17 French Protests: Crowds Marched Through the Streets Before Violence, Looting and Chaos Broke Out." https://www.lemonde.fr/en/france/article/2026/10/18/october-17-french-protests-crowds-marched-through-the-streets-before-violence-looting-and-chaos-broke-out_6758725_7.html
6. Le Monde. "High School Student Movement as School Holidays Approach." https://www.lemonde.fr/en/france/article/2026/10/14/high-school-student-movement-as-school-holidays-approach-mobilized-high-schoolers-call-on-university-students-and-yellow-vest-activists-to-take-up-the-torch_6758584_7.html

مؤسسة انكي للدراسات والبحوث

المعرف الرقمي لمؤسسة انكي ARKS 42417- NAAN

مستوعب ومجتمع انكي البحثي <https://zenodo.org/communities/enki-journal-hss>



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research